دور المرشـد الأعلى في صنع السياسـة العامة في إيران

م.م. علي نجم العبدالله (*)

م.م. بشرى جاسم محمد

المـقـدمـــة:

إيران، كمـا هو معروف، تعد مـن الدول التي يلعب العامل الديني دورًا هامًا في صنع سياستها العامة، إذ تسـتند إيران إلى نظام سياسـي يقوم على المبادئ والقيم الإسلامية، ويعكس ذلك في العديد من السياسـات والقـرارات التي تتخذها الحكومة الإيرانية، ويعد المذهب الأثني عشري المذهب الرسـمي للدولة، ولهـذا المذهب دور هام في صنع السياسـة العامة في البلاد. ويُعتبر المرشد الأعلى في إيران من أهم المسؤولين في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات الحاسمة فـي البلاد، كمـا يعتبـر الشـخص الأعلى في السـلطة السياسية والدينية في إيران، وهو رمز للوحدة الوطنية والهوية الإسلامية في البلاد. في هذا البحث، سنحاول أن نستكشف دور المرشد الاعلى في صنع السياسـة العامة لإيران وكيف تؤثر المبادئ الدينية على القرارات الحكومية.

تكمـن اهميـة البحث فـي، تقديم قـراءة علمية لدور المرشـد الأعلى في صنع السياسة العامة في إيران، من خلال بيان أهم المؤسسـات التي تسـهم في صنع السياسـة العامة الإيرانية وأهم العوامـل المؤثرة فيها، بالإضافـة إلى توضيح الأهمية السياسـية والدسـتورية ومكانة المرشد الأعلـى في النظام السياسـي الإيراني، وتحليل شـامل لدور المرشد الأعلى في قضايا السياسة العامـة الإيرانية. وتدور إشـكالية البحث حول سـؤال مركـزي (مـا هو تأثيـر دور المرشـد الاعلى في صنع السياسة العامة الإيرانية) ومن هذا التساؤل ننطلق بعدة تساؤلات فرعية: ماهي طبيعة صنع السياسية العامة في إيران. وماهي ابرز المتغيرات المؤثرة فيها؟ ما مكانة وأهمية المرشـد الأعلى في النظام السياسـي الإيراني؟ وإلى أي مدى يؤثر المرشـد الأعلى في قضايا السياسة العامة الإيرانية؟ فيما ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها (إن للمرشد الاعلى دور مؤثر وفعال في عملية صنع السياسة العامة في إيـران، ويتضـح هذا الدور من خـلال الأهمية التي يحظـى بها منصب المرشـد الأعلى على المسـتويين الدسـتوري والسياسـي، وبالتالـي تنعكـس هـذه الاهميـة علـى قضايا السياسـة العامـة فـي إيران). وقـد تم تقسـيم البحث إلى

(*) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات Ali.n.abdullah٣٠@gmail.com

(**) وزارة الصناعة والمعادن bushrajassim١٩٩٥@gmail.com

ثلاثة مباحث، المبحث الأول: السياسة العامة: مدخل مفاهيمي- نظري، والمبحث الثاني: صنع السياسة العامة في إيران المؤسسات والمتغيرات، والمبحث الثالث: دور المرشد الأعلى في صنع السياسة العامة في إيران.

المبحث الأول

السياسة العامة: مدخل مفاهيمي- نظري

إن السياسة العامة فرع من فروع العلوم السياسية الحديثة، إذ جذبت إليها أنظار المهتمين بحقل السياسة بشكل عام، وفقهاء والمهتمين بالنظم والسياسة العامة بشكل خاص، لما لها من تأثير مباشر في عملية اتخاذ القرارات داخل الحكومات والدول، أيًا كان نوع الحكم أو شكل النظام في هذه الدول. وهو ما سيتم توضيحه خلال المطالب الاتية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة

بدايةً، إن عدم وجود اتفاق بين المفكرين والباحثين على تعريف محدد للسياسة العامة، يرجع إلى اختلاف البيئة التي وجدوا فيها، وإلى انتماءاتهم الفكرية والأسس العلمية التي ينطلقون منها. وقد عرفها (جيمس أندرسون) أنها: «برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع»[١]، وعرفها (كارل فريدريك) بأنها: "برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة، لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها للوصول إلى هدف محدد أو لتحقيق غرض مقصود"، وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية السياسة العامة بكونها: "سياسات الحكومة، وتحددها بأنها مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية، تصاحبها مجموعة من القرارات تحدد كيف تصنع الأهداف، أو كيف يمكن تنفيذها، فالسياسات العامة بهذا المعنى تحدد من خلال الأهداف والوسائل"[٢].

ويميل بعض الباحثين إلى تعريف السياسة العامة من منظور الحكومة، إذ إنهم يصنفون السياسة العامة على أنها: "وظيفة أساسية من وظائف الحكومة، وتخصص أصيل من تخصصاتها"، فمن هؤلاء الباحثين (جارد روز) الذي عرفها بأنها: "سلسلة من الأنشطة الحكومية المترابطة قليلًا أو كثيرًا على أن نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلًا وليست قرارات منفصلة"[٣].

وعلى نفس المسار، سار بعض الكتاب العرب الذين حاولوا تحديد مفهوم السياسة العامة، إذ إنهم صنفوها من منظور الحكومة أيضًا، وعلى رأس هؤلاء الباحثين (خيري عبد القوي) الذي عرفها بأنها: "تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدًا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة"، بينما قدم مجموعة من الأساتذة العرب الذين اشتركوا في وضع معجم المصطلحات السياسية تعريفا للسياسة العامة، على أنها: "مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي، بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها: القوانين واللوائح، والقرارات الإدارية، والأحكام القضائية"[٤].

نخلص من التعريفات السابقة، إن تعدد تعريفات السياسة العامة واختلاف الباحثين في تحديد مفهوم أو منظور معين لتعريف هذه الظاهرة، إذ صنفها بعض الباحثين من منظور القوة، ورآها آخرون من منظور الحكومة، وهذا يعكس مدى اختلاف المنطلقات الفكرية التي ينطلق منها هؤلاء الباحثون، وكذلك اختلاف البيئات التي وجدوا أو عاشوا فيها، الأمر الذي يقودنا إلى تحديد مفهوم عام للسياسة العامة: على انها «تلك المخرجات التي تصدر عن الجهات الصانعة للسياسة العامة (الجهات التشريعية، التنفيذية، القضائية، الإدارية)، على شكل لوائح وقرارات وقوانين استجابة للمدخلات أو الطلبات أو القضايا التي تظهر على الساحة، من قبل الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، داخل المجتمع وفي مختلف المجالات».

المطلب الثاني: مراحل صنع السياسة العامة

تتمثل هذه المراحل بالآتي:

١- تحديد المشكلة: تعرف المشكلة بأنها ترتبط بقضية أو بموقف معين، أو حاجات مطلوبة، وعليه هي ظاهرة محددة، لها أغراضها وآثارها المباشرة وغير المباشرة، وهي قابلة للحل في إطار المقومات البيئية، لذا فالمشكلة العامة. هي التي تدفع صناع السياسة العامة للتحرك بسرعة؛ لأنها تمثل مجموعة المطالب والحاجات والقيم التي يجب الاستجابة لها، وصفة العمومية هي الصفة الأساسية في تحديد مشاكل السياسة العامة[٥].

٢- الأجندة السياسية أو جدول الأعمال: تواجه الحكومات العديد من القضايا المجتمعية، لكن لا تستطيع أن تحل كل تلك المشاكل، مهما كانت إمكاناتها المادية والبشرية، لهذا فإنها تقوم بإدراج أهم القضايا أو المطالب العامة الأكثر عند المجتمع في جدول يسمى بجدول أعمال السياسة العامة أو بأجندة سياسة الحكومة، التي تتطلب عملية مناقشة فعلية، يترتب عنها اتخاذ قرارات رسمية مناسبة لتلك المطالب المطروحة[٦].

٣- صياغة السياسة العامة: هي بلورة مسودة السياسات من قبل السلطة التشريعية أو صياغة القواعد أو النظم الإدارية الجديدة التي تضع المبادئ موضع التطبيق، وهذه مهمة فنية وإجرائية لكنها في غاية الأهمية لكونها تحدد المضمون والإطار، وتعد المعبر عن ما تمخضت عنه الجهود والنقاشات السابقة[٧].

٤- تبني وتنفيذ السياسات العامة: إن هذه المرحلة تستدعي التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل الذي تم تبنيه، فحال الانتهاء من تبني سياسة ما وتشريعها تصبح المقترحات والمشروعات واللوائح التي تعبر عن مضمونها مؤهلة لأن توصف بالسياسة العامة[٨].

٥- تقويم السياسات العامة: هو بحث أو فحص موضوعي ذو غاية تجريبية منتظمة لتلك التأثيرات التي تنتجها السياسات والبرامج العامة، من خلال الأهداف التي تنوي تحقيقها، كما إن السياسة العامة لا يمكن أن تفي بمتطلباتها بشكل تام وفعلي[٩].

٦- تقويم البرامج: وهو الوقوف على مدى نجاح الممارسات العملية للعمليات التنفيذية.

خلاصة القول، إن السياسة العامة تتعامل مع تحليل وتنفيذ القرارات السياسية التي تؤثر على

المجتمع بشكل عام، بهدف تحقيق المصلحة العامة وتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق أهداف الدولة، وتشمل السياسة العامة تحليل البيانات ووضع الأهداف وتطوير الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها في إطار المؤسسات الحكومية، فالسياسات العامة التي تصاغ بشكل دقيق بالاعتماد على معلومات ومعطيات صادقة وصحيحة، تجنب المجتمع الكثير من التضحيات والالام والاحباط الذي يصاحب تنفيذ السياسات العامة الفاشلة أو المرسومة بشكل غير صحيح.

المبحث الثاني

صنع السياسة العامة في إيران: المؤسسات والمتغيرات

يعد موضوع فهم السياسية العامة في إيران مهم جداً؛ لا سيما أن هناك عدد من المؤسسات الرسمية التي تعتبر صانعة القرار وحاكمة الأمور في إيران على رأسها المرشد الأعلى، ناهيك عن دور المؤسسات التشريعية المختلفة في عملية صنع القرار في البلاد، في ظل حالة جدلية تدور حول غلبة السلطة الدينية أم الشعبية، كما تلعب عدد من المؤسسات غير الرسمية دورًا محوريًا في عملية صنع القرار والحكم، فضلًا عن المتغيرات بشقيها (المادية والمعنوية) التي تؤثر بعملية صنع السياسة العامة.

المطلب الأول: مؤسسات صنع السياسة العامة في إيران

إن عملية صنع السياسية العامة في إيرانية هي تفاعل عدة مؤسسات رسمية، والمؤسسات غير الرسمية المسؤولة عن صناعة القرار في السياسية العامة الإيرانية يمكننا أن نحددها من خلال الآتي:

أولًا: المؤسسات الرسمية

تشتمل المؤسسات الرسمية على:

١- المرشد الأعلى: يعد منصب المرشد في ظل الواقع الماثل أعلى منصب في اتخاذ القرارات العظيمة بشان السياسة العامة الإيرانية وقد أثبتت التجربة العملية ذلك مراراً، وهي وجود مؤسسة اسمها (الولي الفقيه) أو (المرشد الأعلى) تتربع على قمة هرم السلطة ويخولها الدستور الإيراني صلاحيات واسعة، و(الولي الفقيه) أو (المرشد الأعلى) لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الإمام الخميني وهي (ولاية الفقيه)[١٠]. وبلا شك فإن حدود سلطة الولي الفقيه ونطاقها بالنسبة للسياسة العامة الإيرانية ينطوي على أهمية كبيرة لان مفهوم السلطة بالنسبة لولاية الفقيه بوصفها القاعدة الفلسفية التي قامت عليها الحكومة الإسلامية أوسع بكثير مما ذكره النص الدستوري حولها، ومن ثم فان تناولنا لها يتم بما أوردناه من نظرية الخميني التي طرحها في حياته حول (ولاية الفقيه) والتي اعتبر من خلالها ولاية الفقيه ولاية مطلقة تسري على جميع أمور المسلمين وهذا يعني أن الولي الفقيه إذا رأى يوماً أنه لا حاجة للدستور أو رأى أن المصلحة تقتضي حذف أي مبدأ من مبادئه فما ذلك عليه بعسير ومن ثم يمكن أن يسقط الدستور أو يحذف هذا المبدأ بمجرد أن يعلن الفقيه ببساطة وهذه هي مقتضيات الولاية والتزاماتها[١١].

٢- السلطة التنفيذية: ينتخب الرئيس مباشرة من الشعب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين. وهناك شروط لابد من توفرها في المرشحين للرئاسة قبل الانتخابات، ويجب أن ينال هؤلاء موافقة «مجلس صيانة الدستور»، وموافقة المرشد، يقوم الرئيس بالتوقيع على قرارات «مجلس الشورى»، ونتائج الاستفتاءات العامة بعد مرورها بالمراحل القانونية، والمعاهدات والعقود والاتفاقات والمواثيق بعد موافقة «مجلس الشورى». يتولى الرئيس مسؤولية التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والتوظيف للبلاد. ويرأس الرئيس «مجلس الأمن القومي» الذي لا تصبح قراراته نافذة إلا بموافقة المرشد[١٢].

وتتوقف مدى فعالية ومكانة الرئيس في النظام على قوة شخصيته ومكانته ومدى توافق سياسته مع سياسة المرشد. بعد وفاة (الخميني) وانتهاء الحرب العراقية- الايرانية وتولي (خامئني) مرشدًا عامًا للبلاد، وصل (رفسنجاني) الذي يقود تيار "إعادة البناء" المعتدل إلى الرئاسة عام ١٩٨٩، وبقي لفترتين متتاليتين. وتميز النظام خلال تلك الفترة بالتوافق حول الخطوط العريضة ووضوح التوازنات السياسية وانحصار التجاذب الفكرى والسياسي بين رؤية المرشد المحافظة ورؤية الرئيس المعتدلة. ويعود ذلك إلى طبيعة شخصية ومكانة (رافسنجاني) الدينية وأحد قيادات الثورة، ناهيك عن علاقة (رافسنجاني) المميزة بالمرشد نتيجة دعمه ومناصرته له في خضم معارضة واسعة واجهها بعد ترشيحه لمنصب المرشد الأعلى[١٣].

٣- السلطة التشريعية: تتمثل السلطة التشريعية في إيران بأكثر من جهاز لكل منها دور مؤثر في رسم السياسة العامة، وهي:

مجلس الشورى (البرلمان) :ينتخب مجلس الشورى نوابه بالاقتراع السري المباشر لمدة أربع سنوات ويبلغ عدد أعضائه مائتين وسبعين عضوًا يضاف إليهم عشرين عضوًا كل عشر سنوات استجابة للتطورات الديمغرافية والسياسية، ولقد طبقت الزيادة المقررة على أعداد نواب المجلس لأول مره عام ٢٠٠٠، وتشير المادة (٦٤) من الدستور إلى حقوق الأقليات في الترشح ودخول المجلس، فتتيح للزرادشت واليهود نائباً واحداً لكل منهما، ويكون للمسيحيين الأرمن نائبان أحدهما عن الشمال والآخر عن الجنوب، أما المسيحيون والأشوريون والكلدانيون فينتخبوا نائبًا واحدًا يمثلهم جميعًا[١٤].

مجلس صيانة الدستور: يتكون مجلس صيانة الدستور من أثني عشر عضواً، ستة منهم فقهاء يختارهم المرشد مباشرة وستة آخرين من مختلف التخصصات القانونية يرشحهم رئيس السلطة القضائية الذي يعينه المرشد. ويفسر ذلك انتماء معظم أعضاء المجلس لتيار المحافظين، رغم ضرورة نيل موافقة البرلمان عليهم. وتبلغ فترة ولاية المجلس ست سنوات على أن يجدد نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات، ويرأسه حالياً (أحمد جنتي)، أحد رموز التيار المحافظ يمتلك صلاحيات واسعة، قد يكون أهمها الاشراف على انتخابات (مجلس الخبراء) ورئاسة الجمهورية و البرلمان ومجالس البلديات والاستفتاءات، بما يجيز للمجلس فرز مرشحي تلك المجالس

طبقـاً لميولهـم الفكريـة والولاء لنظـام ولاية الفقيه، ورفض المرشـح الـذي لا يراه المجلس مؤهلا[١٥].

مجمع تشـخيص مصلحة النظام: يقوم المجلس باقتـراح المواد التي يلزم إعـادة النظر فيها أو اضافتها للدسـتور، ويسـاهم في تشكيل مجلس "إعادة النظر في الدستور"، وله الكلمة الفصل عندما يختلف قطبا السلطة التشريعية، ويتحمل المسـئولية الفعلية في تنظيـم المرحلة الانتقالية بين شـغور منصب المرشـد وانتخاب "مجلس الخبراء" للمرشـد الجديد، كما يشارك في رسم السياسـات العامة للنظـام. اضافة إلى ذلك يقوم المجلـس بالتشـاور في الأمور التـي يوكلها له المرشد[١٦].

مجلـس الأمن القومي: اسـتحدث دسـتور عام ١٩٨٩ (مجلـس الأمـن القومي) وحـدد مهامه بتأميـن المصالـح الوطنيـة وحراسـة الثـورة ووحدة اراضي البلاد والسيادة الوطنية، ويدخل جـزء رئيسـي مـن عمله فـي نطاق السياسـة الخارجية، كرسم السياسـات الدفاعية والأمنية وتنسـيق النشـاطات ذات العلاقـة بالخطـط الدفاعيـة الأمنيـة والعامة لمواجهـة التهديدات الداخلية والخارجية، وأوكلت إلى المجلس مهمة التفاوض بشأن الملف النووي الإيراني[١٧].

٤- السـلطة القضائية: يتكـون الهيكل القضائي الإيرانـي من حيث التنظيـم من ثلاثة أنواع من المحاكـم: أولهـا، المحاكـم العامـة أو القضاء العادي، وثانيـا، المحاكم الثوريـة، أما الثالثة، فهـي المحاكم الخاصة، وتقـوم المحاكم العامـة بدرجاتها المختلفة بالبث في القضاء العام، حيث تحدد اختصاصاتهـا بالنظر في جميع الدعاوى باستثناء ما يدخل في نطاق اختصاص المحاكم الثورية.

ثانيًا: المؤسسات غير الرسمية

١- الاحزاب السياسية: عرفت إيران التنظيمات الحزبية قبل قيام الثورة، ومن السـهل ملاحظة التيارات السياسية داخل معظم مؤسسات صنع القرار والمجتمـع المدني والشـارع الإيراني، لكـن مـن الصعب بلـورة حدود فاصلـة بينها، فجميعهـا ذات توجـه دينـي [١٨]، وبصعـود "المحافظيـن الجدد" إلى السـلطة مع انتخابات مجالـس الشـورى المحليـة (البلديـات) عـام ٢٠٠٣، واكتسـاحهم لمقاعـد البرلمـان عـام ٢٠٠٤، وفوز (نجاد) في الانتخابات الرئاسـية عام ٢٠٠٥، دخلت إيران مرحلة جديدة تميزت بغيـاب الإصلاحييـن عـن المشـهد السياسـي الإيراني، وسـعي النظام باصـرار باتجاه عدم السـماح بعودتهم مجدداً إلى المسرح السياسي، وصلت الخلافات بين الاصلاحيين ذروتها بعد خسارتهم في الانتخابات التشريعية والرئاسية، فانفصلـت القـوى الإصلاحيـة عـن "جبهـة خـردات"، وبـات الحديث يدور حـول أربعة قوى :[١٩]

الأولى: مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الديـن المناضليـن)، يـرأس اللجنـة المركزية (خاتمي)، ويتولى (موسـوي) إدارة الأنشـطة التنفيذية، ومنع من الحركة بعد انفجار الثورات العربية.

الثانية: حـزب اعتماد ملي (الاعتماد الوطني)، الـذي يتزعمـه (كروبـي) رئيـس البرلمـان السادس، ومرشح انتخابات الرئاسة الأخيرة.

الثالثة: جبهة الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يتزعمهـا (مصطفـى معين) وزيـر العلوم في حكومـة (خاتمي) ومرشـح انتخابات الرئاسـة الأخيرة.

الرابعة: جبهة المشاركة بزعامة شقيق (خاتمي)، الموصوفة بالتطرف في مواقفها من السلطة، والتي سيطرت على غالبية مقاعد البرلمان (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، واعتبرت الداعم الأساسي للرئيس (خاتمي)، كما شاركت في اضطرابات عام ٢٠٠٩.

أوضحت الانتخابات البرلمانية الأخيرة الأجنحة الرئيسية للتيار المحافظ وهي: قائمة جبهة الأصوليين الموحدة، وعلى رأسها رئيس البرلمان المنتهية ولايته (علي لاريجاني)، وجبهة صمود الثورة الإسلامية «بايداري انقلاب إسلامي»، ومن أبرز رموزها (مصباح يزدي)، وجبهة المقاومة، ومن أبرز رجالها (محسن رضائي)، أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام. إلا أن المنافسة الحقيقية انحصرت بين مرشحي التيار المحافظ الموالي للمرشد والمنتقدين لحكومة أحمدي نجاد، وبين المؤيدين للرئيس وحكومته[٢٠].

٢- منظمات المجتمع المدني، يبرز في هذا الجانب القوى الطلابية الشابة الذي شكلت العمود الفقري في تفجير الثورة بقيادة (الخميني)، وهو نفس الدور الذي لعبته القوى الطلابية في منتصف التسعينات لنصرة الاصلاحي (خاتمي) في الوصول إلى الرئاسة عام ١٩٩٧، ولعبت هذه الشريحة الواسعة والمؤثرة دوراً ملحوظًا في الأحداث العنيفة التي جاءت على خلفية رفض نتائج الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩، وتقترب رؤيتها أكثر من مواقف واتجاهات التيار الإصلاحي بل وتتجاوزها أحياناً، وتجد هذه الغالبية سندًا فكريًا وشرعيًا لها من خلال عدد من رجال الدين الذين يطالبون بحياة ديمقراطية بعيدًا عن استبداد نظرية "ولاية الفقيه"، ومن أبرزهم المنظر الفكري لكثير من الشباب الإيراني[٢١].

وتعد منظمة "تعزيز الوحدة الطلابية" والتي تتفق في آرائها وتوجهاتها مع "جبهة المشاركة الإسلامية"، قائدة للكثير من الاحتجاجات منذ عام ١٩٩٧ ضد عدد من التشريعات، وطالت شعاراتها في بعض الأحيان المرشد نفسه، لا سيما خلال مشاركتها في مظاهرات عام ٢٠٠٩، واستخدمت المعارضة خلال تلك الأحداث نفس آليات الثورة عام ١٩٧٩ كاستغلال المناسبات الدينية والمذهبية والقومية والوطنية لتأجيج روح الثورة والتمرد. ووقف الكثير من الفقهاء ورجال الدين ضد قمع المتظاهرين في أحداث ٢٠٠٩، بل وساندها عدد منهم، فبالاضافة إلى (رافسنجاني) و(كروبي)، هناك (إبراهيم أميني) و(يوسف صانعي) وغيرهم، وتتميز القوى الطلابية بعدم وجود قيادة فردية لها ويقودها مجلس مركزي وقيادة غير هرمية، رغم أنها تعرضت لأكثر من انشقاق لكنها لا تزال قائمة[٢٢].

٣- المراكز البحثية: ترتبط المراكز البحثية الإيرانية ارتباطا وثيقا بالسلطات في طهران، ومنها ما تنشئه الدولة ضمن مؤسسات رسمية ومنها ما يتبع جامعات حكومية، وكثيرا ما ينبع عدد من المراكز من مؤسسات غير رسمية تتخذ صفة الاستقلالية، لكنها في الحقيقة تخدم المؤسسات الرسمية وتقوم بأدوار متعددة أهمها: تقديم تقديرات مواقف أو تَوَقُّعْ سيناريوهات لحدث ما قبل وقوعه ثم الدعاية السياسية للقرار السياسي بعد أن يتم صنعه في مؤسسة المرشد إذا كان قراراً يتعلق بالسياسات الخارجية، أو مؤسسة رئاسة الجمهورية إذا كان قرارا

يُنظِّم علاقة الرئاسة برجال الدين أو البازار أو الأحزاب السياسية أو حتى قوانين تنظيم الحياة اليومية للمواطنين مثل حظر تركيب الأطباق التي تلتقط إشارات القنوات الفضائية من الأقمار الاصطناعية أو إغلاق موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وموقع التدوينات القصيرة تويتر وغيرها، أو توجيه الرسائل الضمنية إلى الدول أو الجماعات المستهدفة[٢٣].

يعد المثال البارز على نزعة إنشاء الدولة الإيرانية مراكز أبحاث تحقق الأهداف الاستراتيجية لها وتمولها وتوفر لها البيئة البحثية المواتية، أربعة مراكز رئيسية تتشكل فيما بينهما كمربع متساوي الأضلاع يمثل أجنحة صنع القرار السياسية في العاصمة طهران في الملفات الداخلية والخارجية حتى وإن تباينت الأدوار بين الأضلاع الأربعة لكنها تبقى دائما بمثابة أطراف صنع القرار السياسي للنظام، وهي: (مركز دراسات رئاسة الجمهورية، مركز دراسات البرلمان، معهد دراسات وزارة الخارجية، مركز دراسات مجمع تشخيص مصلحة النظام) [٢٤].

المطلب الثاني: المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة العامة لإيران

تصنع السياسة العامة الإيرانية على أساس مجموعة من المتغيرات المؤثرة التي تشمل العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والجيوسياسية. ومن أبرز هذه المتغيرات:

أولًا: المتغيرات المعنوية

١- المتغير التاريخي- الثقافي: تمتلك إيران حضارة فارسية عريقة تكونت قبل ثلاثة آلاف عام, ومن المقومات الأساسية التي تميز الثقافة الإيرانية عن غيرها من ثقافات الدول الإسلامية والعربية، الشعور بالتفرد والتكبر والاستعلاء الحضاري والعرقي، وتقدم تلك الثقافة القومية الفارسية تفسيراً لسياسة إيران ورؤيتها لمكانتها بين دول العالم. ويلعب المذهب الإسلامي الشيعي دوراً كبيراً في رسم وتحديد مقومات الثقافة الوطنية والسياسية في إيران[٢٥].

تتميز الثقافة السياسية الإيرانية المستمدة أصولها من المذهب الشيعي بغناها بالرموز والدلالات التي تمكن علماء الشيعة من توظيفها في إلهاب مشاعر الجماهير وتعبئتهم بسهولة. ويلعب شعور الإيرانيين بـ "الخوف من الآخر" دورًا كبيرًا في فهم الثقافة الإيرانية، ذلك الشعور الذي انبعث من طبيعة ظروف ظهور المذهب الشيعي وخصوصيته في إطار الدين الإسلامي ككل، هذا بالاضافة إلى الغزوات والأطماع الغربية التي أدت إلى وضع إيران تحت الاحتلال واقتطاع مساحات شاسعة من أراضيه. وتعتبر فكرة الثورة والشهادة، المنبعثة من ذكرى استشهاد (الحسين)، من ركائز المذهب الشيعي، فالشهادة هي السلاح الوحيد عند الشيعة لرد قوة وسيطرة الأعداء. وقد بدا ذلك واضحًا كأحد مظاهر الثورة وكذلك الحرب مع العراق، ولا يزال مفهوم الشهادة يعيش في الوجدان الإيراني حتى يومنا الحاضر[٢٦].

٢- المتغير الديني: تلعب القوى الدينية ممثلة في الحوزة الدينية وأمانة أئمة الجمعة، دورًا بارزًا في التأثير على صنع القرار في إيران، وتعتبر الحوزة الدينية مكان لدراسة علوم الدين، لتأهيل الدارس تدريجيًا لنيل مرتبة «مرجع تقليد» والقلة منهم فقط من يصل

إلى هـذه المرتبة، وتنال الحـوزة الدينية في قم شهرة واسعة لكونها قد خرّجت «مراجع تقليد» عظام مثـل (منتظري)[٢٧]، وتعود أهمية ودور علمـاء الحوزة الدينية وهيبتهـم داخل المجتمع الشـيعي، باعتبارهم القوى التقليدية التي تساند المرشـد، ولصلتهـم بجميع التيارات السياسـية وتجار البازار، وقد قاطع علماء الدين والفقهاء "مجلـس صيانة الدسـتور" لوضعـه ضوابط لمرشـحي "مجلـس الخبـراء"، معتمدين على استقلالهم المادي ومؤيديهم وتابعيهم وعلاقاتهم القوية بالبازار وباقي التيارات السياسية[٢٨].

تعتبر الأمانة الدائمـة لأئمة الجمعة قوة دينية، تقع تحت اشرف المرشد، ويعين المرشد خمسة أعضـاء من الأمانـة كخطباء جمعـة في أكبر المـدن الإيرانيـة، وتقوم الأمانة بالتنسـيق بين خطبـاء الجمعـة، كما تتصـل بالتنظيمات التي يؤلفهـا رجـال الديـن داخل إيـران وخارجها، وتصنـع السياسـة العامـة لخطـب الجمعة في مختلف أنحاء البلاد بما يتناسب مع التوجه العام لطبيعة النظام، ويرجـع الاهتمام بأئمة الصلاة إلى خصوصية وأهمية يوم الجمعة عند الشيعة، وتمثـل منابر صـلاة الجمعة في إيـران إحدى صور حرية التعبير التي يتمتع بها علماء وفقهاء الشيعة والتي تعكس الاستقلال الكبير الذي يتمتع بـه رجال الدين داخل المجتمع الإيراني، إلا أن الاختـلاف عادة لا يكون حـول أمور جوهرية تمس بالديـن أو بمبادئ قيام الثـورة أو بالدولة الإسـلامية، وإنما حول تفسير بعض النصوص أو فـي أخذ مواقف معينة من قضايا دولية تمس أمن وسلامة النظام في إيران[٢٩].

ثانيًا: المتغيرات المادية

١- المؤسسـة العسـكرية: يعد الجيش الإيراني النـواة الرئيسـة للقـوات المسـلحة النظاميـة التقليدية، وهو يخضع لسـلطة وإرادة المرشد، ويصـل عدد قواته إلى حوالـي مليون عنصر، نصفهـا في القـوة البرية وربعها قـوات بحرية والربع الأخير يخدم في القوات الجوية[٣٠]. وبعد أن كان الجيـش الإيراني أقوى جيوش الشـرق الأوسط في عهد الشاه، عانى إهمالًا كبيرًا لعدم الثقة به بعد الثورة، فأعدم المئات من كبار قادته، وأسـس (الخميني) قوتيـن عقائديتين (الحرس الثوري وقـوات التعبئة والتنظيم) في موازاته، للدفاع عـن الثورة الوليدة، نص الدسـتور عام ١٩٨٩ على استمرار الحرس الثوري في القيام بدوره لحماية الثـورة وإنجازاتها، وقمع القوى المناوئـة لها، ودعم حـركات التحرر في العالم والحفـاظ علـى الحـدود وإقامـة دوريات على الطرق لضمان الأمن[٣١].

يمتلـك الحرس الثـوري نفوذًا بالغًا واسـتقلالًا سياسيًا في مواجهة المؤسسات الرسمية المؤثرة في إيران، بسبب ولائه المطلق للمرشد، وقربه من الحـوزة الدينية فـي مدينة قُـم، فهو يتحكم بالملفات العسـكرية الأكثر أهمية وعلى رأسها ملف الأسـلحة غير التقليدية والصواريخ بعيدة المـدى والبرنامـج النـووي، وامتلكـت قواته البحرية ترسـانة من الزوارق الصغيرة الشديدة السـرعة والصواريخ المضادة للسـفن والسفن القاذفـة للصواريـخ، بهدف إنشـاء خط دفاعي لمضيـق هرمز والخليج، فأعطـى بذلك مزيدًا مـن القدرة الاسـتراتيجية، وبلغ نفـوذ الحرس الثوري أوجه في ضوء الدور الذي لعبه لفرض الاسـتقرار بعـد الاضطرابات التـي صاحبت الانتخابـات الرئاسـية الأخيـرة عـام ٢٠٠٩، ولعـب نفـس ذلـك الـدور بين عامـي ١٩٧٩ و١٩٨٢ عندما أخمد انتفاضة الأكراد والبلوش والتركمان[٣٢].

٢- المتغير الاقتصادي: لعبت القوى الاقتصادية دورًا كبيرًا في التصدي لسياسات الشاه، مثل البازار والمؤسسات الخيرية، منذ قيام الثورة دورًا مهمًا في صناعة القرار داخل إيران، وتتمتع بدرجة عالية من الاستقلال في مواجهة تدخل الدولة في شؤونها، بحكم علاقتها بالمرشد والقوى الدينية والتيار المحافظ[٣٣].

يسيطر البازار المركزي في طهران على (٧٥٪) من التجارة الداخلية وعلى مفاتيح القرارات الاقتصادية في البلاد[٣٤]، كما أن الحرس الثوري يمثل قوة اقتصادية من الصعب تجاوزها عند الحديث عن البازار، فالحرس الثوري يمتلك الكثير من المؤسسات الاقتصادية كما يعتبر شريكًا للدولة في العديد منها، إن دور المؤسستين العسكرية والدينية كقوى اقتصادية تتدخل لدى صانع القرار يبدو واضحًا في التأثير على القرار الاقتصادي في البلاد، لا سيما وأن هذه القوى لا تخضع لرقابة الدولة بحكم مكانتها الدينية أو العسكرية، ولقربها من المرشد والتيار المحافظ، خلق النظام السياسي الإيراني جماعات عسكرية واقتصادية ودينية تستفيد بدرجة كبيرة من بقاء النظام وهي على استعداد لأن تحارب من أجله، لحماية مصالحها بالدرجة الأولى، وتنتمي تلك الجماعات في الغالب إلى التيار المحافظ، وتسعى للحفاظ على بقاء جوهر النظام المتمثل في الولاية المطلقة للفقيه، وتقف بقوة ضد الحريات التي قد تؤثر على مصالحها الاقتصادية[٣٥].

خلاصة لما تقدم، أن عملية صنع السياسة العامة في إيران هي تفاعل نوعين من المؤسسات: رسمية وغير رسمية يهيمن عليها المؤسسة الدينية متمثلة بالمرشد الأعلى، كما أن صنع السياسة العامة في إيران عملية معقدة وتتأثر بمجموعة من المتغيرات، إذ يتأثر صانع القرار الإيراني والمجتمع المدني بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يؤثر بشكل كبير في تشكيل مخرجات السياسات العامة لإيران.

المبحث الثالث

المرشد الأعلى في إيران: مكانته وتأثيره في السياسة العامة

يمتاز النظام السياسي الإيراني بخصائص فريدة، وتعزى أغلبيتها إلى الخلفية الإسلامية للنظام من خلال وجود المرشد الأعلى كونه السلطة الحاكمة والممتدة في معظم مفاصل الدولة ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، كما يعد منصب (المرشد الأعلى) اعلى سلطة في إيران، وذلك بحكم أن النظام الإيراني يستند الى نظرية ولاية الفقيه الدينية كركيزة للحكم. في هذا المبحث سنحاول التطرق لمكانة المرشد الأعلى كعامل مؤثر في صنع السياسة العامة في إيران من خلال تحديد أهمية ومكانة المرشد الأعلى وموقفه من قضايا السياسة العامة على شكل مطلبين.

المطلب الأول: أهمية ومكانة المرشد الأعلى في النظام السياسي الإيراني

أولًا: أهمية منصب المرشد الأعلى

يعتبر (احمد النراقي) أول فقيه بحث بالتفصيل في مسألة ولاية الفقيه في كتابه عوائد الأيام في أصول الفقه الذي يشير فيه إلى مسألة ولاية الفقيه بصورة يمكن عدها جزء من الفكر السياسي، وقد شرح النظرية الشيعية في

الحكم[٣٦]، وذلك بالاستناد إلى نظرية (ولاية الفقيه) التي تعرف في (الفقه الشيعي) باختصار على أنها "حكم الفقيه العادل الكفء" و"حكم العالم العادل الجامع للشرائط"[٣٧]، ويعرف السيد (علي خامنئي) الولاية ذات معنى عميق "وتعني في الأساس قرب الشيئين من بعضهما"،[٣٨] والولاية تعني الاتصال المباشر والصلة الوثيقة بين الشيئين، ويعبر الإسلام عن الحكومة بكلمة (الولاية) ويعبر عن الشخص الذي يكون على رأس الحكومة بكلمات (الوالي والمولى) وهي بأجمعها مشتقة من كلمة (الولاية)[٣٩]. فيما يعرف السيد (محمد آل بحر العلوم) الولاية بالمعنى الاصطلاحي "هي السلطة الشرعية أو العقلية على نفس الغير أو ماله أو كليهما سواء كانت هذه السلطة أصلية أم عرضية"، وبطبيعة الحال فان الشرط في هذه السلطة بجميع إبعادها هو حفظ المصالح الحقيقية للأشخاص الموضوعين تحت الولاية، كما يشار إلى منصب القائد السياسي لبلد إسلامي تتوفر فيه الشروط المطلوبة بوصفه ولي الأمر[٤٠].

وولاية الفقيه نظرية طبقها الإمام الخميني وأسس بواسطتها ثورته عام ليكون اول مرشد أعلى في الجمهورية الاسلامية الإيرانية وتبين رؤية الإمام الخميني لنظرية ولاية الفقيه أربعة حقائق مهمة هي[٤١]:

انتقاده للمؤسسة الملكية لعدائها للإسلام ونموذج النبي وإنها المصدر لكل معاناة الإيرانيين على عام من التاريخ.

تقديمه نموذج الدولة الإسلامية المستندة إلى القرآن ونموذج المجتمع الإسلامي الذي حكمه النبي في القرن السابع ولكن ليس كنموذج مثالي إلا في بعض الملامح وبشكل عملي للحكم يمكن إدراكه خلال حياة الجيل الحالي.

مطالبته لرجال الدين في إن يكونوا نواب عن النبي في قيادة المجتمع ووضعه مؤهلين أساسيين لذلك في ولاية الفقيه وهما العدالة والمعرفة بالقانون الإسلامي.

وصفه ولاية الفقيه بأنها ملزمة لكل المؤمنين بالعمل الجدي للإطاحة بكل الدول غير الإسلامية.

من خلال استعراض مفهوم النظرية يمكن القول، إن هذه الاخيرة هي الخلفية التي تبنى عليها المكانة الدينية للمرشد الأعلى أو الولي الفقيه في الفكر الشيعي بصورة مطلقة وتحديدا في النظام الإيراني، فهذه النظرية هي التي تنمح القائد اليد الطولي للنفوذ في كافة مؤسسات إيران سواء الرسمية أو غير الرسمية[٤٢]، فالنظرية هي التي تصور المرشد على اساس انه امام معصوم منزه عن الاخطاء، اما المرشد الحالي السيد علي اية الله خامنئي في حديثه عن المكانة الدينية للمرشد فيقول: "هكذا مركز وهكذا شخص ينبغي تعيينه من قبل الله، وان يكون عاما امينا، وصورة مصغرة لجميع معالم الاسلام وان يكون قرءانا ناطقا ومثل هذا الشخص يسمى في ديننا بالولي"[٤٣].

ثانيًا: مكانة المرشد الأعلى في النظام السياسي الإيراني

مكانة المرشد الأعلى دستورياً: نجد الدستور الإيراني الصادر سنة ١٩٧٩ والمعدل سنة ١٩٨٩ قد انطلق من البعد الديني في تحديد الموقع الدستوري للمرشد ضمن مؤسسات النظام الإيراني[٤٤]، ويتجلى هذا من خلال

الصلاحيات المهام الموكلة للمرشد والتي تمنح هـذا الاخير ارتباطات مؤسسـاتية داخل معظم المؤسسات اما ارتباطات مباشرة بحكم التعيين، او غير مباشرة بحكم التقارب الايديولوجي، فقد نصت المادة (١١٠) من الدستور الإيراني على وظائف القائد وصلاحياته وهي :[٤٥]

رسـم السياسـات العامة لنظام جمهورية إيران الاسـلامية، بعد التشـاور مع مجمع تشـخيص مصلحة النظام.

الاشـراف على حسـن تنفيذ السياسـات العامة للنظام.

إصدار الامر بالاستفتاء العام.

القيادة العامة للقوات المسلحة.

إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

تنصيب وعزل وقبول استقالة كلًا من[٤٦]:فقهاء مجلـس صيانـة الدسـتور، المسـؤول الأعلى في السـلطة القضائية، رئيس مؤسسـة الاذاعة والتلفزيـون فـي جمهورية إيران الاسـلامية، رئيـس اركان القيـادة المشـتركة، القائـد العام لقوات حرس الثورة الاسـلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة).

حـل الاختلافات بيـن أجنحة القوات المسـلحة الثلاث وتنظيم العلاقات بينها.

حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العاديـة مـن خلال مجمـع تشـخيص مصلحة النظام.

توقيع مرسـوم تنصيب رئيـس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشـعب، إما بالنسـبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث الشروط المعينة في هذا الدستور بهذا الخصوص، فيجب أن تنال موافقة القيادة، قبل موافقة مجلس صيانة الدستور.

عزل رئيـس الجمهورية مع أخذ مصالح البلاد بعين الاعتبار بعد صـدور حكم المحكمة العليا بمخالفتـه لوظائفه الدسـتورية، أو بعد تصويت مجلس الشورى الاسلامي بعدم كفاءته السياسية وفقا للمادة ٨٩ من الدستور.

إصـدار العفـو او تخفيـف عقوبـات المحكوم عليهم في إطار الموازين الاسـلامية وبناءً على اقتراح من رئيس السـلطة القضائية، ويستطيع القائد أن يوكل شخصا آخر بأداء بعض وظائفه وصلاحياته .

وبناءً على ما سبق، يمثل منصب المرشد الأعلى "دولة وسـط دولـة" بحكـم امتداداتـه العميقة داخل إيران، فللمرشـد مكتب وهيئة وموظفين وطاقم ومستشـارين وممثلين عن اجهزة الدولة وجهـاز مخابرات مسـتقل ، ناهيك عن ارتباط العديد من مؤسسـات وفعاليات المجتمع المدني بالمرشد والتي سناتي على ذكرها فيما هو متقدم من دراسـتنا، ورغم تمتع المرشـد بصلاحيات دسـتورية مطلقة وجـب الاشـارة[٤٧]. هنا إلى نقطتين هامتين لهما اهمية كبيرة، وهما:

الأولـى: إن الدسـتور الإيرانـي لـم يحـدد او يضع شرط التمتع بالجنسـية الإيرانية لشخص المرشـد، علـى العكـس مما هـو قائم بالنسـبة لمنصب رئيـس الجمهورية الذي لابد أن يكون متمتعـا بالجنسـية الإيرانية، وهو مـا يعني أن مجلـس الخبراء المنوط به اختيار القائد بإمكانه اختيار القائـد للجمهورية الاسـلامية الايرانية من خارج إيران، طالما يكون متمتعا بالشروط

والصفات الاخرى التي حددها الدستور[٤٨].

الثانيــة: إن مجلــس الخبراء باســتطاعته عزل القائــد متى رأى انه لم يعد حائزا على شــروط القيادة او انه أصبح عاجزا عن اداء مهام القيادة المنوطة به[٤٩].

خلاصــة القول، يمكــن ملاحظة أن مؤسســة مجلس خبراء القيادة بإمكانها منافســة المرشــد ليــس فــي وضع السياســات أو رســمها، ولكن مــن حيــث أن هذه بالمؤسســة لها القــدرة على تعييــن او انتخاب المرشــد وعزلــه مما يجعل المرشــد يحرص على نوع من التوافق مع هذه المؤسســة ذات الطابــع المحوري فــي إيران، الامــر الذي يجعل الكثير مــن الباحثين في هذا الشــأن يصفونهــا بانهــا أخطر مؤسســة داخل النظــام الإيراني، نظرًا لمســؤوليتها في تحديد شخص المرشــد[٥٠]. ونظرًا للمسؤولية الكبيرة لهذا المجلس في تعيين المرشــد بل وحتى عزله فــإن معظــم الصراعات الناشــبة حــول خلافة المرشــد او الإمساك بزمام الســلطة في غيران تــدور رحاهــا حول هــذا المجلــس ذو الأهمية الاستراتيجية[٥١].

٢- المكانة السياســية للمرشد الأعلى في إيران: إذا انتقلنــا من قراءة وضع المرشــد دســتورياً إلى قراءته واقعيًا أو سياســيًا، يمكن أن نتعرف على ابعاد أخرى لدوره على الساحة الإيرانية، ســواء فيما يتعلق بتحديد العلاقة بين السلطات، يمكن الاشــارة الى فتوى الإمام الخميني والتي منحت حق التعزيز السياسي التي لم يرد بشأنها نــص في الكتاب او الســنة الحــرب[٥٢]، ثم في عدد من المســائل الاقتصاديــة الى الحكومة في الوقت الذي نصت فيه الدستور على اختصاص الســلطة القضائية الأمر الــذي فجر جدلا حول الموضوع من داخل المؤسســة الدينية الإيرانية وعــاد الإمــام الخميني ليعدل فتواه الســابقة، إذ قــام بايكال حــق التعزيز الى مجمع تشــخيص مصلحــة النظــام مناصفــة بينــه وبيــن الفقهاء جامعــي الشــرائط[٥٣]، وذلك فــي محاولة منه لتحقيق التوازن بين المكونين السياسي والديني للجمهورية الإســلامية، وســبق للإمام الخميني إن تدخــل في تنظيــم مرفق القضــاء بأصداره قــرارا من ثماني نقاط في عام بهدف الاســراع بأســلمة القضاء، وهذه النقاط هي الاسراع بسن القوانيــن الاســلامية وتطهير القضــاء ممن لا يصلحون وعدم مصادرة الممتلكات الشــخصية دون مسوغ و سرعة تنفيذ رئيس المحكمة العليا ورئيس الوزراء لهذا القرار[٥٤].

وفي الجانب التشــريعي نشــير هنــا، الى فتوى الإمام الخمينــي الخاصة بتجريم نشــاط حركة الحريــة المعارضــة بمناســبة محاكمة (عبدالله نوري) مستشــار رئيــس الجمهورية لشــؤون التنمية، ولما كانت الفتوى المشــار اليها ليســت مــن فتاواه المعلنة، على عكــس فتاواه الخاصة بحركة مجاهدي خلق على ســبيل المثال، ويعد هذا الدور التشــريعي الذي تلعبه فتاوى المرشد مــن اهم عوامل اضعاف الســلطة التشــريعية. وذلــك دون الحديث عما يرتبط بها من معيارية طالمــا وجدت فتاوى واحــكام لا يعلن عنها الا عند الحاجة لتوظيفها[٥٥].

المطلــب الثانــي: المرشــد الأعلــى وقضايا السياسة العامة في إيران

يعد المرشــد الأعلى شخصية بارزة وقوة داخل السياســة العامة الإيرانية، ويحظى بتأثير كبير على الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد، تتجلى ســلطته في صنــع القــرارات الحكومية

وتوجيه السياسات وتعزيز القيم الإسلامية في المجتمع الإيراني[٥٦].

يحتل مكانة هامة في علاقاته ما بين السلطات الثلاث ومدى ارتباط هذه الاخيرة وتبعيتها للمرشد، إذ أن للمرشد القدرة على تعيين في السلطة التشريعية من خلال نصف اعضاء مجلس صيانة الدستور وهو ما يمنح المرشد مكانة سياسية تفوق مكانة الرئيس بحد ذاته، كما أن تعيين هذا الاخير واستلامه لمهامه يرتبط بتوقيع المرشد على مرسوم التعيين، مما يعني إن المرشد هو السلطة السياسية الاولى والتي بمقدورها ادارة كافة شؤون الحكم في إيران والرئيس لا يعدو أن يكون منسقا لعمل الوزارات او السلطة التنفيذية مع نظيرتها السلطة التشريعية[٥٧]، والأهم من هذا كله هو امتداد سطوة المرشد وارتباط كافة فروع المؤسسة العسكرية بشخصه من حيث التعيين مما يخلق نوعا من الولاء السياسي، ويعزى هذا الارتباط الى الخشية من حدوث انقلاب عسكري ضد الثورة الاسلامية مما يمنح المرشد حصانة سياسية درعها مجموعة المؤسسات المحيطة به وكذلك المؤسسة العسكرية خاصة مؤسسة الحرس الثوري الإيراني[٥٨].

ونستشف من هذا إن العلاقة بين المرشد وباقي المؤسسات علاقة تأثير، إذ نجد أن معظم المؤسسات في إيران ترتبط بالمرشد اما بسلطة التعيين او الرابطة الايديولوجية، والغريب في هذا إن الأمر ينسحب على المؤسسات غير الدستورية، فالدور السياسي للمرشد تجاه باق المؤسسات يتمثل في انه مصدر كل السلطات بفضل قوته السياسية المبنية على الدستور او ايضا العوامل القيادية لشخص المرشد[٥٩].

ومنذ عام ١٩٩١، دأب الولي الفقيه على خامنئي على تقوية منصب الولي الفقيه تدريجيًا، وذلك عن طريق زيادة عدد مساعديه ومستشاريه السياسيين، وعين ممثلين يتبعونه شخصيًا، ويرفعون اليه التقارير حول بعض القضايا[٦٠]، وبحكم منصبه كفقيه، وسع من صلاحياته وادخل منصبه في الاطار المؤسساتي بإقامة ثلاث شبكات متداخلة[٦١]، ففرض سلطته أولًا: على اصحاب المناصب الرسمية في الدولة عن طريق تعيين ممثلين له في كافة المصالح الحكومية. والشبكة الثانية: فقد تحققت من خلال تشكيل سلاح الحرس الثوري الاسلامي ليكون موازيا للجيش النظامي. اما الشبكة الثالثة: فكانت من خلال تدعيم علي خامنئي صلتة بالطلاب ومدرسيهم داخل الدوائر الدينية ووضعهم في المناصب الدينية الهامة بعد قيام الثورة[٦٢].

دأب الولي الفقيه منذ الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٢، على ممارسة امتيازاته السياسية كاملة بشكل غير معهود من قبل، وبرزا هذا منع الرئيس الاسبق (هاشمي رفسنجاني) من تقليل عدد من الاجهزة الادارية او ترشيقها او صرف الموظفين غير الكفؤين من مدراء ومحافظين [٦٣]، زد الى هذا إن الولي الفقيه حرص على ابقاء عدد من عناصر التيار المحافظ التقليدي في وظائف مهمة في الحكومة، بل حرص على استيزار بعضهم في حكومة الرئيس هاشمي رفسنجاني الثانية (١٩٩٣ - ١٩٩٩)[٦٤]، وسعى الولي الفقيه علي خامنئي أن يكون مصدر جذب للقوى السياسية والفئات الاجتماعية، التي تضررت من سياسات الاصلاح الاقتصادي، التي طبقها هاشمي رفسنجاني خلال حقبة رئاسته الأولى (١٩٨٩-١٩٩٢)، واعتمد في

ذلك على التعبئة، التي حدثت في صفوف العديد مـن طلاب العلوم الدينيـة وصغار علماء الدين مع قيام الثورة [٦٥].

عندمـا تولى محمـد خاتمي الرئاسـة في إيران في (١٩٩٧- ٢٠٠٥) حرص الولي الفقيه على اعلان تأييده له، وتذكيره بمصدر شرعية النظام وقاعدتـه الاساسـية هي ولايـة الفقيه وحرص علـى تدعيم مركـز الرئيس الجديـد من خلال الحصول على موافقه البرلمان والمحافظة على مرشحي الرئيس للوزارة، وبخاصة الوزارات ذات الأولويـة فـي تنفيذ برنامـج محمد خاتمي الاصلاحي، وهما الثقافة والداخلية، الا أن الولي الفقيـه، لم يتخل عـن دوره في صنع السياسـة العامـة وتنفيذها اذ فرض وزير الاسـتخبارات علـى الرئيـس الجديد مسـألة الامـن[٦٦]، كما استمر اشرافه على المؤسسات الثورية الامنية، بدلا من وضعها تحت سـيطرة وزارة الداخلية، لذلك اسـتطاع الولـي الفقيه علـى خامنئي من مواجهة التيار الاصلاحي[٦٧]، وما ادى بالنهاية الى انتخـاب محمود احمد نجـاد(٦٠) في عام ٢٠٠٥، رئيسـا لإيران، واستطاع المحافظون فـي اعادة الهيبة الى موقع الولي الفقيه، وتحديد الاصلاحييـن وطموحاتهـم، وكان فضل الولي الفقيـه على خامنئي واضحا في انتخاب محمود احمدي نجاد لرئاسة البلاد[٦٨].

ونستخلص مما سبق، إن النظام السياسي لإيران مبني علـى الولي الفقيه أو ما يعرف بالمرشـد الأعلى، فهو لا يعدو أن يكون نظامًا ثيوقراطيًا، غير أن ما يميزه عـن الأنظمة الثيوقراطية هو وجود دسـتور، مهمته الأساسية توجيه حكومة الجمهوريـة الإسـلامية[٦٩]، وبالمحصلـة، فإن الدور الذي يقوم به الولي الفقيه، كتجسيد لولاية الفقيـه والحـارس علـى القيم الاسـلامية يمثل ضمانة رئيسة في امرين اولهما: تحقيق تعايش سـلمي بين انصار التيارين المتنافسين. الثاني: استمرار النظام الإسلامي[٧٠].

نسـتنتج مما سـبق، إن المرشـد الأعلـى يحتل موقعًا مهماً في السـلطة السياسـية والدينية، تم تأطيرها دسـتورياً، ويتمتع بنفوذ كبير في تحديد السياسة العامة وتوجيه القرارات الحكومية في إيران، كما يشـارك المرشـد الأعلى في تحديد السياسـات الرئيسـة ويؤثر في اتخاذ القرارات المهمـة في المجـالات السياسـية والاقتصادية والاجتماعيـة والأمنيـة. وعليـه، فأن المرشـد الأعلى يمثل الركيزة الأساسـية لصنع السياسة العامة، ويمارس تأثيراً كبيراً في اتجاه السياسة والقوانين والسياسات الحكومية في إيران.

الخـاتمـــة:

مما سـبق، يتضح إن للمرشـد الأعلى دورًا لا يمكن انكاره في صنع السياسة العامة في إيران، إذ تعتبر المبادئ الإسـلامية جزءًا أساسـيًا من الهوية الوطنيـة وتؤثر في جميع جوانب الحياة في البلاد. كما أن تعدد مؤسسـات صنع القرار في إيران يخلق نوعًا من الارباك والازدواجية، وهو الذي يفسـر حالة التنافـس والصراع بين قيادات تلك المؤسسات، إلا أن ذلك الصراع بين قيادات النظام وتلك الازدواجية بين مؤسسـات صنـع القـرار تصب فـي النهاية فـي مصلحة المرشـد وتعزز مـن مكانته ونفـوذه والضغط على منافسـيه، فهو حسـب الدسـتور المنسـق والمشرف على عمل جميع السلطات في البلاد. وعلـى الرغم من مظاهر الديمقراطية الشـكلية للنظام الإيراني إلا أنه يبقى نظام سلطويًا دينيًا، يتحكم المرشـد الأعلى وتيـاره المحافظ بصنع القرار والحكم في البلاد.

الاستنتاجات:

تعد الشريعة الإسلامية مصدرًا مهمًا من مصادر السياسة العامة في إيران، التي تمتزج وترتبط معه ارتباطًا وثيقًا من حيث مؤسسات صنع السياسة العامة سواء كانت الرسمية وغير الرسمية، إذ تخضع السياسة العامة لإشراف وتوجيه الشريعة الإسلامية والتي تعد مصدرًا رئيسيا للقوانين في البلاد أيضًا.

يحظى منصب المرشد الأعلى بأهمية كبيرة في السياسة العامة في إيران، ويكتسب هذه الاهمية من خلال الاستناد إلى نظرية ولاية الفقيه التي تستند على عدة أركان تبني وتؤسس المكانة الدينية للمرشد الأعلى في الفكر الشيعي.

دستوريًا، للمرشد الأعلى صلاحيات دستورية مطلقة تخوله أن يكون أعلى سلطة دستورية في إيران، إذ ينطلق الدستور الإيراني الصادر عام ١٩٧٩ من منطلق ديني يؤسس لمكانة المرشد الأعلى دستوريًا من خلال تحديد المهام والصلاحيات الموكلة للمرشد الأعلى والتي تمنحه ارتباطات مؤسسية داخل معظم مؤسسات الدولة.

سياسيًا، يمكن الاستنتاج إن المرشد هو أقوى شخصية بارزة في السياسة الإيرانية، أي أن صنع السياسة العامة في إيران تخضع لنظامًا ثيوقراطيًا بقيادة المرشد الأعلى، الذي تمتد سلطته إلى كافة مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية وحتى العسكرية.

قائمة المصادر:

أولًا: الدساتير

- دستور جمهورية إيران الاسلامية، وزارة الارشاد الإسلامي، طهران، ٢٠٠٠.

ثانيًا: الكتب

افرانك آدلوف، المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة: عبد السلام حيدر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٥.

الحكومة الاسلامية في فكر الامام الخميني، ط٢، سلسلة الفكر والنهج الخميني، مركز نون للتأليف والنشر، جمعية المعارف الاسلامية، بيروت، ٢٠١١.

السيد عليوة وعبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، جامعة حلوان، ب. ت.

الشيماء الدمرداش العقالي، نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية ايران الاسلامية، بيروت، ٢٠١٠١.

أمل حمادة، الخبرة الايرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.

بحوث في ولاية الفقيه، سلسلة العلوم والمعارف الاسلامية، جمعية المعارف الاسلامية، لبنان، ١٩٩٩.

بيزن ايزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران، ترجمة: سعيد الصباغ، دار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.

جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ١٩٩٩.

حيدر آل حيدر، ولاية الفقيه الشورى وولاية الفقيه، مجمع الفكر الاسلامي، السعودية، ٢٠٠٥.

خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩.

دروس في ولاية الفقيه، سلسلة المعارف الاسلامية، ط٢، مركز نون للتأليف والترجمة، جمعية المعارف الاسلامية، بيروت، ٢٠١٤.

سلطان محمد النعيمي، الفكر السياسي الايراني (جذوره، ورافده، أثره) دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٩.

طلال عتريسي، إيران التاريخ والواقع المعاصر، ضمن مجموعة باحثين، أهل السنة في إيران، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١٢.

عبد العظيم البدران، كيف تُحكم إيران؟ دراسة في صنع السياسات العامة بعد عام ١٩٨٩، الدار العربية للعلوم ، ٢٠١٤.

عليرظا نادر وديفيد اي. ثيلر، المرشد الأعلى المقبل "الخلافة في جمهورية ايران الاسلامية"، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ابو ظبي، ٢٠١١.

غابريل آلموند وجي بنجهام باول الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية, ترجمة: هشام عبد الله, عمان, الدار الاهلية للنشر والتوزيع, ١٩٩٨.

قدرت الله رحماني، مكاشفات حوار صريح مع الشيخ هاشمي رفسنجاني، ترجمة: دار الولاية للثقافة والاعلام، ٢٠٠٥.

نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية- الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

وصال نجيب العزاوي، السياسة العامة دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

ولاية الفقيه في عصر الغيبة، سلسلة العلوم والمعارف الاسلامية، جمعية المعارف الاسلامية، لبنان، ٢٠٠٩.

ولاية الفقيه في فكر الامام الخميني، سلسلة المعارف التعليمية، دار المعارف الاسلامية، لبنان، ٢٠١٧.

ثالثًا: الرسائل والأطاريح

احمد شاكر عبد العلاق، الاحزاب والمنظمات السياسية في ايران (١٩٦٣- ١٩٩٧) دراسة تاريخية، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٢.

احمد مجيد عبدالله، التيارات والاحزاب السياسية المؤثرة في نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

سمية غالب زنجيل الموسوي, مقومات رسم السياسة العامة في تركيا, (رسالة ماجستير غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, ٢٠٠٧.

صدام عبد الستار رشيد, الادارة والسياسة العامة: دراسة نظرية, (رسالة ماجستير غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, ٢٠٠٩.

عبد المجيد بامجيد، دور المرشد الأعلى في عملية صنع القرار السياسي في ايران ١٩٨٩-٢٠١٥، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، ٢٠١٦، الجزائر.

رابعًا: البحوث والدراسات

احمد عبد الهادي حسين الجنابي، مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة (دراسة نظرية)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧.

احمد مقداد، تاثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية العلاقات الايرانية- العربية دراسة حالة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (٤٠)، العدد (٢)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية، ٢٠١٣.

أروند إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة: مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٤٠٩)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٤.

الياس ميسوم، الدور السياسي للفواعل غير الرسمية في ايران: دراسة حالة البازار والونياد، دفاتر السياسة والقانون، المجلد (١٢)، العدد (١)، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠٢٠.

الياس ميسوم، النظام السياسي الايراني وآليات صنع القرار فيه: دراسة في المؤسسات الرسمية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد (١)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، ٢٠١٩.

شحاتة محمد ناصر، السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس حسن روحاني حدود التأثير وأهم الملامح، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، رقم السلسلة (١٩١)، أبو ظبي، ٢٠١٤.

فهمي خليل الفهداوي، فلسفة إتخاذ القرارات في السياسات العامة- دراسة تحليلية في المضمون والسلوك, مجلة النهضة, العدد (١٧), مصر, ٢٠٠٣.

محمد صادق الحسيني، صنع القرار في ايران وتركيبة النظام الاسلامي، مجلة شوؤن الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (٥٤)، ١٩٩٦.

محمد عبد الرحمن يونس، النظام السياسي الايراني وتحديات العلاقة مع الغرب١٩٧٩-٢٠٠٨، مجلة دراسات اقليمية، المجلد (٦)، العدد (١٧)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٠.

محمود حمودي، العائلة والدين والسياسة

فـي ايـران حدود الـدور واثـره علـى فاعلية النظـام السياسـي، مجلة الدراسـات الايرانية، المجلد (٢)، العـدد (٦)، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، ٢٠١٨.

هيثم مزاحم، الدين والدولة في ايران "اثر ولاية الفقيـه على السياسـات الداخليـة والخارجية"، مجلة الدراسـات الايرانية، العـدد (٥)، مركز الخليج العربي للدراسـات الايرانية، الرياض، ٢٠١٧.

والتـر بوتـش، العالم الثالث والاسـلام العالمي والبراجماتيـة، صناعـة السياسـة الخارجيـة الايرانيـة، سلسـلة دراسـات عالميـة، العـدد (١٤٤)، مركز الامارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية, أبو ظبي، ٢٠١٤.

وداد جابـر غـازي وامـل عبـاس البحرانـي، ايـران وولاية الفقيه قراءة في ضوء الدسـتور الايراني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدوليـة، المجلـد (١٥) العـدد (٦٣)، مركز المسـتنصرية للدراسـات العربيـة والدوليـة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٨.

وداد جابـر غـازي، مجلـس صيانة الدسـتور فـي جمهوريـة ايران الاسـلامية واقـع الدور في الحياة السياسـية والافاق المسـتقبلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٤٧)، مركز المسـتنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المسـتنصرية، ٢٠١٤، ص ص٢٢٤- ٢٢٥.

وسـام صالـح عبد الحسـن جاسـم، دور الولي الفقيه في عملية صنع القرار السياسي الخارجي دراسـة تحليلية لمواد الدستور الايراني المعدل ١٩٨٩، مجلـة جامعـة تكريت، العـدد (٢١)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠.

خامسًا: المصادر الانجليزية

David Easton, An Approach to - The Analysis of Political System ,١٩٧٧.

الهوامش

١- جيمـس اندرسـون، صنع السياسـة العامة، ترجمة: عامر الكبيسـي، دار المسـيرة للنشـر والتوزيع والطباعة، عمان، ١٩٩٩، ص١٥.

٢- السيد عليوة وعبد الكريم درويش، دراسات في السياسـات العامـة وصنع القـرار، جامعة حلوان، ب. ت، ص٩.

٣- خيري عبد القوي، دراسـة السياسة العامة، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩، ص٤٦،٤٥.

٤- وصـال نجيب العـزاوي، السياسـة العامة دراسـة نظريـة في حقل معرفـي جديد، مركز الدراسـات الدوليـة، جامعـة بغـداد، ٢٠٠١، ص٢٤.

5- David Easton, An Approach to The Analysis of Political System ,1977 , P.94.

٦- غابريـل آلمونـد وجي بنجهام بـاول الإبن، السياسـات المقارنـة في وقتنـا الحاضر نظرة عالميـة, ترجمة: هشـام عبد الله, عمـان, الدار الاهلية للنشر والتوزيع, ١٩٩٨, ص١٨٨.

٧- صدام عبد الستار رشيد, الادارة والسياسة العامة: دراسة نظرية, (رسالة ماجستير غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, ٢٠٠٩, ص٦٣.

٨- فهمي خليل الفهداوي، فلسفة إتخاذ القرارات في السياسات العامة– دراسة تحليلية في المضمون والسلوك, مجلة النهضة, العدد (١٧), القاهرة, ٢٠٠٣, ص ص٤٨- ٦٠.

٩- سمية غالب زنجيل الموسوي, مقومات رسم السياسة العامة في تركيا, (رسالة ماجستير غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, ٢٠٠٧, ص١٥.

١٠- الياس ميسوم، النظام السياسي الايراني وآليات صنع القرار فيه: دراسة في المؤسسات الرسمية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد (١)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، ٢٠١٩، ص١١.

١١- شحاتة محمد ناصر، السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس حسن روحاني حدود التأثير وأهم الملامح، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، رقم السلسلة (١٩١)، أبو ظبي، ٢٠١٤ ، ص٦٠.

١٢- أروند إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة: مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٤٠٩)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٤، ص٢٢٥.

١٣- طلال عتريسي، إيران التاريخ والواقع المعاصر، ضمن مجموعة باحثين، أهل السنة في إيران، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١٢، ص٢٦.

١٤- بيزن ايزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران، ترجمة: صعيد الصباغ، دار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص١٨٠.

١٥- وداد جابر غازي، مجلس صيانة الدستور في جمهورية ايران الاسلامية واقع الدور في الحياة السياسية والافاق المستقبلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٤٧)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص٢٢٤، ٢٢٥.

١٦- قدرت الله رحماني، مكاشفات حوار صريح مع الشيخ هاشمي رفسنجاني، ترجمة: دار الولاية للثقافة والاعلام، ٢٠٠٥، ص١٦٨، ١٧٠.

١٧- والتر بوتش، العالم الثالث والاسلام العالمي والبراجماتية، صناعة السياسة الخارجية الايرانية، سلسلة دراسات عالمية، العدد (١٤٤)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, أبو ظبي، ٢٠١٤، ص٦٠.

١٨- والتر بوتش، مصدر سبق ذكره، ص٦٢، ٦٣.

١٩- وسام صالح عبد الحسن جاسم، دور الولي الفقيه في عملية صنع القرار السياسي الخارجي دراسة تحليلية لمواد الدستور الايراني المعدل ١٩٨٩، مجلة جامعة تكريت، العدد (٢١)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠،

ص٨٣، ٨٤.

٢٠- احمد ناصوري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٣.

٢١- احمد عبد الهادي حسين الجنابي، مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة (دراسة نظرية)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧، ص١١٢، ١١٣.

٢٢- افرانك آدلوف، المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة: عبد السلام حيدر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٠.

٢٣- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص٩.

٢٤- عبد العظيم البدران، كيف تُحكم إيران؟ دراسة في صنع السياسات العامة بعد عام ١٩٨٩، الدار العربية للعلوم ، ٢٠١٤، ص ١٧٩، ١٨٠.

٢٥- احمد مقداد، تاثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية العلاقات الايرانية– العربية دراسة حالة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (٤٠)، العدد (٢)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية، ٢٠١٣، ص٤٥١.

٢٦- محمد صادق الحسيني، صنع القرار في ايران وتركيبة النظام الاسلامي، مركز الدراسات الاستراتيجية، شوؤن الاوسط، العدد (٥٤)، ١٩٩٦، ص٣.

٢٧- محمد عبد الرحمن يونس، النظام السياسي الايراني وتحديات العلاقة مع الغرب١٩٧٩- ٢٠٠٨، مجلة دراسات اقليمية، المجلد (٦)، العدد (١٧)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص٢١٦، ٢١٧.

٢٨- محمد صادق الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

٢٩- محمود حمودي، العائلة والدين والسياسة في ايران حدود الدور واثره على فاعلية النظام السياسي، مجلة الدراسات الايرانية، المجلد (٢)، العدد (٦)، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، ٢٠١٨، ص١٠.

٣٠- نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص١١٠.

٣١- بيزن ايزدي، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

٣٢- أمل حمادة، الخبرة الايرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٧٤، ١٧٥.

٣٣- الياس ميسوم، الدور السياسي للفواعل غير الرسمية في ايران: دراسة حالة البازار والونياد، دفاتر السياسة والقانون، المجلد (١٢)، العدد (١)، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٧٥.

٣٤- أمل حمادة، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

٣٥-الياس ميسوم، الدور السياسي للفواعل

غير الرسمية في ايران: دراسة حالة البازار والونياد، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩، ١٨٠.

٣٦- ولاية الفقيه في فكر الامام الخميني، سلسلة المعارف التعليمية، دار المعارف الاسلامية، لبنان، ٢٠١٧، ص٢١.

٣٧- ولاية الفقيه في عصر الغيبة، سلسلة العلوم والمعارف الاسلامية، جمعية المعارف الاسلامية، لبنان، ٢٠٠٩، ص ص ١٤- ١٥.

٣٨-حيدر آل حيدر، ولاية الفقيه الشورى وولاية الفقيه، مجمع الفكر الاسلامي، السعودية، ٢٠٠٥، ص٤١.

٣٩- بحوث في ولاية الفقيه، سلسلة العلوم والمعارف الاسلامية، جمعية المعارف الاسلامية، لبنان، ١٩٩٩، ص١٧.

٤٠- ولاية الفقيه في فكر الامام الخميني، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

٤١- دروس في ولاية الفقيه، سلسلة المعارف الاسلامية، ط٢، مركز نون للتأليف والترجمة، جمعية المعارف الاسلامية، بيروت، ٢٠١٤، ص٧٢، ٧٣.

٤٢- نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص٧٩،٨٠.

٤٣- ولاية الفقيه في عصر الغيبة، مصدر سبق ذكره، صص٤٨-٤٩.

٤٤- الحكومة الاسلامية في فكر الامام الخميني، ط٢، سلسلة الفكر والنهج الخميني، مركز نون للتأليف والنشر، جمعية المعارف الاسلامية، بيروت،٢٠١١، ص١٧.

٤٥- دستور جمهورية إيران الاسلامية، وزارة الارشاد الإسلامي، طهران، ١٤٠٣ه، ص١٥. وأيضًا: سلطان محمد النعيمي، الفكر السياسي الايراني (جذوره، ورافده، أثره) دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص١٤٥.

٤٦- وداد جابر غازي وامل عباس البحراني، إيران وولاية الفقيه قراءة في ضوء الدستور الايراني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (١٥)، العدد (٦٣)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٨، ص ص٦٣، ٦٤. وكذلك دستور جمهورية ايران الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

٤٧- هيثم مزاحم، الدين والدولة في ايران «أثر ولاية الفقيه على السياسات الداخلية والخارجية»، مجلة الدراسات الايرانية، العدد (٥)، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، الرياض، ٢٠١٧، ص١٥.

٤٨- عليرظا نادر وديفيد اي. ثيلر، المرشد الأعلى المقبل «الخلافة في جمهورية ايران الاسلامية»، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، ابو ظبي، ٢٠١١، ص٢٢، ٢٣.

٤٩- سلطان محمد النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

٥٠- وداد جابر غازي وامل عباس البحراني،

مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

٥١- عبد المجيد بامجيد، دور المرشد الأعلى في عملية صنع القرار السياسي في ايران ١٩٨٩-٢٠١٥، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، ٢٠١٦، الجزائر، ص٥٠، ٥١.

٥٢- سلطان محمد النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

٥٣- ولاية الفقيه في فكر الامام الخميني، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

٥٤- وداد جابر غازي وامل عباس البحراني، مصدر سبق ذكره، ص٦٣، ٦٤.

٥٥- هيثم مزاحم، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

٥٦- نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص٦٧، ٦٨.

٥٧- هيثم مزاحم، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

٥٨- عليرظا نادر وديفيد اي. ثيلر، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٢، ٢٣.

٥٩- وداد جابر غازي وامل عباس البحراني، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٩، ٧٠.

٦٠- نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص٥٢، ٥٣.

٦١- عبد المجيد بامجيد، مصدر سبق ذكره، ص٥٠، ٥١.

٦٢- وداد جابر غازي وامل عباس البحراني، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

٦٣-عليرظا نادر وديفيد اي. ثيلر، مصدر سبق ذكره، ص٣٤، ٣٥.

٦٤-الشيماء الدمرداش العقالي، نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية إيران الاسلامية، بيروت، ٢٠١١، ص١١٢.

٦٥- بحوث في ولاية الفقيه، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

٦٦- عبد المجيد بامجيد، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

٦٧- احمد شاكر عبد العلاق، الاحزاب والمنظمات السياسية في إيران (١٩٦٣-١٩٩٧) دراسة تاريخية، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٢، ص ص٦٥- ٥٧.

٦٨- احمد مجيد عبدالله، التيارات والاحزاب السياسية المؤثرة في نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٨٠.

٦٩- أروند ابراهيميان، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

٧٠- احمد مجيد عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

الملخص

إيران كما هو معروف، تعد من الدول التي

يلعب العامل الديني دورًا هامًا في صنع سياستها العامة. النظام السياسي في إيران يقوم على المبادئ والقيم الإسلامية منعكسًا في العديد من السياسات والقرارات التي تتخذها الحكومة الإيرانية، ولهذه المبادئ والقيم دور هام في صنع السياسة العامة في البلاد. ويُعد المرشد الأعلى في إيران أهم صانعي السياسة العامة والقرارات الحاسمة في البلاد، كما يعتبر القائد الأعلى في السلطة السياسية والدينية في إيران، وهو رمز للوحدة الوطنية والهوية الإسلامية في البلاد. وفي إطار ذلك، سنحاول في هذا الدراسة أن نبين دور المرشد الأعلى في صنع السياسة العامة لإيران وكيف تؤثر المبادئ الدينية على القرارات الحكومي سواء على المستوى الداخلي والخارجي.

الكلمات المفتاحية: إيران، المرشد الأعلى، السياسة العامة، الدين.

The role of the Supreme Leader in Iranian public policy making

Ali Najm Al-Abdullah - Bushra Jassim Mohammed

Abstract

Iran, as is known, is one of the countries in which the religious factor plays an important role in making its public policy. The political system in Iran is based on Islamic principles and values, which are reflected in many policies and decisions taken by the Iranian government, and these principles and values have an important role in public policy making in the country. The Supreme Leader in Iran is considered the most important maker of public policy and critical decisions in the country. He is also considered the supreme leader in political and religious authority in Iran, and he is a symbol of national unity and Islamic identity in the country. In this context, we will attempt in this study to show the role of the Supreme Leader in making public policy in Iran and how religious principles affect government decisions, both internally and externally.